

## الاقتصادات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي

## حالة تونس والجزائر

سعدون بوكبوس\*

## Résumé :

Nous présentons dans cet article une étude portant sur l'évolution quantitative de l'économie des deux pays du maghreb l'Algérie et la Tunisie, sur la période 2000-2004. L'objet de cette étude est de faire une comparaison entre les deux économies, en se basant sur les mêmes critères d'évaluation, du fait que nous considérons toutes les politiques économiques menées par les pays en voie de développement, et par conséquent les deux pays en question se déroulent dans le même cadre théorique.

## ملخص:

يمكننا أن نقدم قراءة للتفاعلات الاقتصادية التونسية والجزائري من الاقتصادية وانعكاساتها على خلال تحليل نفس المتغيرات وقيم المجتمعات المغاربية، من خلال نفس المؤشرات، اعتبارا لكون عرض الوقائع الاقتصادية لتونس السياسات الاقتصادية في جميع بلدان الجزائر في الخمس سنوات العالم النامي، تكاد تخضع لنفس الأخيرة، أي من سنة 2000 إلى سنة الإطار المحدد من قبل الهيئات 2004. نهدف من وراء تقديم هذه المالية والنقدية والتجارية الدولية. القراءة إلى إجراء مقارنة بين

\* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

## مقدمة:

يمكننا أن نقدم قراءة للتفاعلات الاقتصادية وانعكاساتها على المجتمعات المغاربية، من خلال عرض الوقائع الاقتصادية لتونس والجزائر في الخمس سنوات الأخيرة، أي من سنة 2000 إلى سنة 2004. نهدف من وراء تقديم هذه القراءة إلى إجراء مقارنة بين الاقتصاديين التونسي والجزائري من خلال تحليل نفس المتغيرات وقيم نفس المؤشرات، اعتبارا لكون السياسات الاقتصادية في جميع بلدان العالم النامي، تكاد تخضع لنفس الإطار المحدد من قبل الهيئات المالية والنقدية والتجارية الدولية. فالتعديلات الهيكلية الجارية سواء في تونس أو في الجزائر مصدرها من حيث التوجيه واحد، وبالتالي فإننا نقدر أنه من الأهمية بمكان إجراء مقارنة بين هذين البلدين من حيث النتائج المتوصل إليها فيما يخص التطورات الاقتصادية الحديثة، في الزراعة، الصناعة والخدمات، مع الإشارة إلى متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية، المالية منها والنقدية، والوضع الخارجي وانعكاسات تفاعلات هذه المتغيرات على الوضع السياسي والاجتماعي.

نستطيع التأكيد من البداية على أن سياق التحول العالمي هو الذي يُخضع في الوقت الراهن البلدان السائرة في طريق النمو إلى نفس مبدأ التوجيه الاقتصادي والاجتماعي بمضمونه السياسي، لذلك تقتصر نتيجة الدراسة حسب وجهة نظرنا على إبراز مدى إلزام كل بلد بتوجيهات الهيئات الدولية، وتكون هذه الأخيرة هي الوحيدة صاحبة التقدير لهذه النتائج.

أولا: الاقتصاد التونسي في سياق التحول الاقتصادي العالمي: لمعرفة وضع الاقتصاد التونسي في الوقت الراهن سنطرح السؤال التالي:

ما هو الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه تونس منذ خمسة عشر سنة ؟ ببساطة نستطيع القول وبالاتماد على معطيات الاقتصاد التونسي أن السلطات العمومية في هذا البلد وخلال الفترة المحددة كانت تسعى إلى تحقيق نمو مدعوم وموزع على أساس الموازنة بين العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي.

لقد اختارت تونس حرية المبادرة واقتصاد السوق لتنظيم اقتصادها، ضمن إطار يوازن بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص في التنمية الشاملة، مع تبني سياسة اقتصادية غايتها تحقيق الإدماج التدريجي للاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي. يفسر هذا المسعى جزءا كبيرا من النتائج المحققة، لأنه سمح بتحسين قدرة تكيف القطاع الخاص، وكذا تحقيق أفضل احتواء للتكلفة الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، وهي تكلفة ضرورية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي. في هذا السياق كانت تونس أول بلد يوقع اتفاق تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي في إطار الأورو ميد ( Euromed ) سنة 1995.

انطلاقا من هذه الاختيارات، بادرت تونس بالعديد من الإصلاحات كانت تهدف من ورائها إلى تحقيق متطلبات التنافسية، من خلال التهيئة الشاملة للاقتصاد. تميزت هذه التهيئة حتما بإجراءات موجهة مباشرة للمؤسسات، وبتحسين للمحيط الذي تنشط فيه، من خلال استقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتنميين الموارد البشرية، وتطوير الهياكل القاعدية، وإعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية، وكذلك تكيف وملاءمة الإطار القانوني وعصرنة الإدارة.

لقد عرف الاقتصاد التونسي نموا سنويا متوسطا قدر بـ 5% خلال العشر سنوات الأخيرة أي ( 1995 - 2005 )، لقد عكس هذا النمو انخفاضا محسوسا لمستوى الفقر في المجتمع التونسي، حيث أصبحت نسبته لا تتجاوز 4,2 % من عدد السكان. لقد حقق الاقتصاد التونسي من خلال مستوى التطور الذي بلغه ميزة التنوع بشكل معتبر، الأمر الذي سمح له بمقاومة الإهتزازات الظرفية. لقد تأثر نمو الاقتصاد التونسي في سنة 2002 بعدة عوامل مترامنة مع بعضها البعض تمثلت على وجه الخصوص في: تراجع الظرف الدولي (تفاعل بعض العناصر على المستوى الدولي أثر سلبا على أداء الاقتصاد التونسي)، انخفاض عائدات السياحة، واستمرار الجفاف، مما جعل معدل النمو يستقر عند 1,7 %. لقد عرف الاقتصاد التونسي كيف يقاوم هذه الصدمات العكسية، فحافظ على التوازنات الكلية بفضل مواصلة الإصلاحات وإدارة الاقتصاد الكلي بشكل ملائم.

لقد استعاد الاقتصاد التونسي نموه العادي بمعدلات مقاربة ابتداء من سنة 2003، حيث بلغت نسبة النمو 5,5 % خلال هذه السنة، و 5,2 % في سنة 2004، ويرتقب أن تبلغ هذه النسبة 5 % في السنة الجارية سنة 2005.

يقدر خبراء الـ (OCDE) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه بالرغم من الحصيلة الإيجابية للاقتصاد التونسي إلا أن الحكومة مطالبة بمواصلة الإصلاحات وتعميقها أكثر، من أجل مواجهة حدة شروط التنافسية، وذلك على مستوى السوق الداخلية والخارجية. في هذه الآفاق، وحتى يمكن بلوغ أهداف المخطط العاشر (2002 - 2006) ينبغي للاقتصاد التونسي<sup>1</sup> أن

<sup>1</sup> BAfD/OCDE 2004 – Perspectives économiques en Afrique .

يرفع حجم الاستثمار بنسبة تقارب 70 % وهي النسبة الضرورية لعصرنة وزيادة القدرات الإنتاجية.

### 1 - التطورات الاقتصادية الحديثة:

نستطيع أن نسجل بعض الملاحظات حول التطور الاقتصادي في تونس من خلال إجراء تقييم لأهم قطاعات النشاط الاقتصادي.

1 - 1 - النمو في القطاع الصناعي: لقد سجل القطاع الصناعي نموا حقيقيا في القيمة المضافة، في سنة 2002، قدر بـ 3,1 %. إذا أجرينا مقارنة بين هذه النسبة وتلك التي حققها القطاع في سنة 2001 نسجل ترجعا بفارق يقدر بـ 2,6 % ، حيث أن القطاع قد سجل نموا حقيقيا بلغ 5,7 %.

معدل النمو الحقيقي هو: محصلة النمو المسجل في فروع الصناعة غير المانيفاكتورية، حيث حقق هذا الفرع نموا قدر بـ 5,2 % في سنة 2002 بزيادة عن سنة 2001 قدرت بـ 1,5 % ، وهي نتيجة مسجلة على وجه الخصوص بفعل النمو المعتبر الذي حققه قطاع البناء والهندسة المدنية والذي قدر بـ 6 % في سنة 2002، بالرغم من تراجع النشاط في هذا القطاع مقارنة بالسنتين السابقتين 2001 و 2000 حيث تمكن هذا القطاع من بلوغ 07 % بالنسبة للأولى و 10,2 % بالنسبة للثانية. أما قطاع المحروقات فقد سجل نشاطه نموا قدر بـ 4,9 % في حين لم تتجاوز نمته النمو في النشاط المنجمي 1 %. لقد تأكد تراجع هذه الأرقام في سنة 2003 حيث سجل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة نمو لم تتجاوز 2,8 % بتراجع قدرت نسبته بـ 3,2 % عن سنة 2002. كما سجل قطاع المحروقات ترجعا محسوسا خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2002 (0,6 مقابل 6,5).

أما سنة 2004 فقد عرفت الصناعة غير المانيفاكشورية نمواً قدرت نسبته بـ 4,6 % وكان ذلك بفضل النمو الحاصل في قطاعي البناء والأشغال العمومية والمحروقات.

من جهة أخرى سجل قطاع الصناعة المانيفاكشورية تباطؤاً محسوساً في سنة 2002 (1,9 %)، بعد تحقيقه لنمو حقيقي معتبر في سنة 2001. كما سجلت قطاعات الصناعة الكيماوية، ومواد البناء ( الخزف، الزجاج ) مستويات نمو عالية فاقت مستويات نمو قطاع المانيفاكشورية في مجمله، حيث سجل القطاعان نسب نمو على التوالي 3,5 % و 4 % في سنة 2002 مقابل 2,5 % و 4,5 % في سنة 2001. نفس الشيء بالنسبة لبقية صناعات المانيفاكشورية المختلفة ( 4 % في سنة 2002 مقابل 6 % في سنة 2005 ) ومن جهتها سجلت قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات النسيج، الملابس والجلود، أيضاً تباطؤاً في نشاطاتها بمعدلات نمو على النحو التالي: من 3,5 % و 0,5 سنة 2002 مقابل 14 و 12 % في سنة 2001. كما سجلت الصناعات الغذائية تراجعاً في النمو الحقيقي بمقدار 0,5 %، بسبب الظروف الفلاحية السيئة التي عرفت تونس خلال تلك السنوات. ولكن النمو القطاعي قد عرف توجهاً نحو التحسن والزيادة في سنة 2001، فقد حقق قطاع الصناعات المانيفاكشورية في سنة 2003 نمواً قدر بـ 2,9 % وتسارع هذا النمو سنة 2004 يصل إلى 6,1 %.

1 - 2 - النمو في القطاع الفلاحي: لقد تضرر القطاع الزراعي كثيراً جراء الجفاف الذي أصاب تونس أربع سنوات متعاقبة؛ فكان من نتائج ذلك

تأثر معدل النمو سلبا سنة 2002، في كل من زراعة الأشجار وتربية المواشي.

لقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع مقاسة بالقيمة الحقيقية بشكل ملفت للانتباه، حيث سجل القطاع تراجعاً بنسبة 11 %. ويعود التفسير الأساسي لهذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج الحبوب بنسبة 62 % مقارنة بالسنة السابقة أي سنة 2001. كما سجلت زراعة الزيتون انتاجاً متواضعاً هو الآخر مقارنة بنتائج السنوات السابقة حيث لم يتجاوز حجم الإنتاج 150.000 طناً، مع انخفاض إنتاج الزيوت بنسبة 74 % قياساً بسنة 2001. من جهة أخرى سجل إنتاج الحوامض 235500 طناً أي بنسبة تراجع قدرت بـ 1,9 % قياساً بسنة 2001، في نفس الوقت سجل إنتاج الصيد البحري من جهته تراجعاً قدر بنسبة 1,8 %. لقد تأثر كثيراً القطاع الزراعي في تونس بسبب سنوات الجفاف، لكن بفضل الإصلاح الزراعي المطبق في السنوات السابقة في مجال تنمية وتطوير الموارد المائية، المحافظة على الغابات، الحفاظ على الماء والتربة، وعصرنة القطاع، قد سجل القطاع الفلاحي نتائج جد إيجابية في سنة 2003، حيث سجل القطاع نمواً حقيقياً بمقدار 21,6 %، وقد تراجعت هذه النسبة في سنة 2004 إلى 3,9 %.

1 - 3 - النمو في قطاع الخدمات: فيما يخص نشاط قطاع الخدمات نسجل تباطؤ نمو النشاطات التجارية ذات العلاقة بالنقل، والسياحة، والتجارة الداخلية، والاتصالات، والخدمات المالية، حيث بلغ 4 % في سنة 2002 مقابل 6,8 % في سنة 2001. هذا التباطؤ مرده تراجع نمو القيمة المضافة في قطاع النقل بنسبة 3,8 % في سنة 2002 مقابل 4 % في سنة 2001،

عاكسة بذلك أثر الظروف السياحية والمبادلات الخارجية على نشاط النقل البحري والجوي. لذلك توجهت السلطات التونسية نحو القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في قطاع النقل من أجل التحكم في التكاليف من جهة وتحسين تقديم خدمات النقل من جهة أخرى.

إن تباطؤ نمو الخدمات التجارية أيضا يفسر بدهور نتائج القطاع السياحي الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد التونسي، بتأثيره المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي، والتشغيل والتوازن الخارجي. لقد تأثر هذا القطاع بأحداث 11 سبتمبر 2001 وكذلك بحادثة جزيرة جربة في أفريل سنة 2002، فراجع نمو القيمة المضافة بالقطاع بنسبة 4,5 % في نفس السنة، مقابل زيادة في سنة 2001 قدرت بـ 2,5 %. لقد اتخذت السلطات التونسية إجراءات عدة كان القصد منها تكثيف وترقية العمل السياحي مع تخفيض استنادة المؤسسات الفندقية تجاه البنوك وتدعيم خطوط النقل الجوي مما ساعد على تخفيف وطأة نتائج هذه الأحداث على قطاع السياحة.

لقد سجل قطاع الخدمات في سنة 2003 نموا في القيمة المضافة بمقدار 5,2 %، عاكسا بذلك استئناف النشاط السياحي ونشاط النقل والاتصالات بمعدل نمو حقيقي على التوالي: 2,5 % و 9,6 %. لقد تأكدت توقعات السلطات التونسية بتحقيق زيادة في معدل النمو لهذا القطاع في سنة 2004، حيث بلغ 7,8 %. لقد سجلت الخدمات غير التجارية أيضا نموا مشابها لنمو سنة 2001، أي 4,7 %، 3,8 % في سنتي 2003، 2004. كما سجل الطلب الداخلي تباطؤا قدر بنسبة 5,3 % في سنة 2001 و 1,5 % في سنة 2002: مرد هذا التطور أساسا هو تراجع نسبة الاستثمار بمقدار 2,7 % في

سنة 2002 مقابل زيادة بـ 4,1 % في سنة 2001. لذلك نسجل انخفاضا قدر بنقطتين، من 28,1 % من الناتج المحلي الخام إلى 25.8 % من الناتج المحلي الخام ما بين سنتي 2001 و 2002.

لقد واصل معدل الاستثمار انخفاضه في سنة 2003، بالرغم من الظروف الاقتصادية المواتية ليصل إلى 23,3 % من الناتج المحلي الخام. وقد تحسن هذا المعدل في سنة 2004 ليلبلغ 24 %.

والجدول رقم: 1 - يوضح لنا مكونات الطلب كنسبة % من الناتج المحلي الخام

| المكونات / السنة     | 1995   | 2000   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   | 2005   |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تشكل رأس المال الخام | 24.7   | 27.3   | 28.1   | 25.8   | 23.3   | 24.0   | 23.7   |
| - عمومي              | 4.4    | 4.4    | 4.9    | 4.4    | 4.1    | 4.3    | 4.6    |
| - خاص                | 20.3   | 22.9   | 23.2   | 21.4   | 19.2   | 19.6   | 19.1   |
| إجمالي الاستهلاك     | 79.2   | 76.3   | 76.5   | 78.6   | 75.7   | 76.9   | 78.2   |
| - عمومي              | 16.3   | 15.6   | 15.6   | 16.3   | 16.1   | 16.0   | 15.9   |
| - خاص                | 62.9   | 60.7   | 60.9   | 62.3   | 59.6   | 60.9   | 62.3   |
| الرصيد الخارجي       | - 3.9  | - 3.6  | - 4.6  | - 4.5  | 0.9    | - 0.9  | - 1.9  |
| - الصادرات           | 44.9   | 44.5   | 47.7   | 44.3   | 48.2   | 47.7   | 48.3   |
| - الواردات           | - 48.8 | - 48.2 | - 52.2 | - 48.7 | - 47.3 | - 48.6 | - 50.2 |

مصدر: BAFD/OCDE 2004 – Perspectives économiques en Afrique

## 2 – السياسة الاقتصادية الكلية:

نقدم في إطار السياسة الاقتصادية الكلية عرضا إحصائيا حول السياسة المالية والنقدية، من خلال العمليات المالية للدولة في الفترة الممتدة من سنة 1995

كسنة أساس إلى سنة 2005 كنتقدير لبعض المؤشرات الإحصائية. سنتعرض أيضا- من خلال بعض الاحصائيات - إلى الوضعية الخارجية من خلال الحسابات الجارية لنفس الفترة الزمنية.

2 - 1 - السياسة المالية والنقدية: من أجل مراقبة الميزانية السنوية والمحافظة على استقرار إطار الاقتصاد الكلي، تبنت الحكومة التونسية في سنة 2002 قانون مالية تكميلي من أجل تكييف الإيرادات والنفقات مع تباطؤ النشاط الاقتصادي. لقد تم في إطار هذا القانون تقليص حجم الإيرادات والنفقات، تماشيا مع انخفاض الضرائب غير المباشرة بالنسبة للتقديرات الأولية للحكومة، والمتعلقة بالواردات التي تقلص حجمها من جهة واحتواء المصاريف من خلال تأجيل انجاز بعض المشاريع الاستثمارية.

في هذا الإطار ن سجل أن إيرادات الميزانية خارج الإقتراض كانت قد بلغت 7,806 مليار دينار تونسي، أي ما يعادل 5,5 مليار دولار بزيادة 7.109 مليار دينار أي 500 مليون دولار قياسا بمستوى سنة 2001، وقد شكلت نسبة 26% من الناتج المحلي الخام. أما نمو حصيلة الإيرادات فقد كان بفضل نمو حصيلة إيرادات الجباية بمعدل بلغ 3,2% أي 6.423 مليار دينار تونسي، وهو ما يعادل 4.5 مليار دولار في سنة 2002. كما عرفت الإيرادات غير الجبائية خارج الإيرادات البترولية ارتفاعا معتبرا بمعدل 56%، حيث بلغ حجمها 1.313 مليار دينار تونسي أي 920 مليون دولار في سنة 2002.

توعز هذه الزيادة في جانب أوسع إلى عائدات عملية الخصخصة، التي بلغت 339 مليون دينار تونسي أي ما يعادل 240 مليون دولار، مقابل تقديرات

حددت بـ 50 مليون دينار تونسي، أو ما يعادل 35 مليون دولار، إضافة إلى المشاركات والأرباح المحولة لميزانية الدولة والتي انتقلت من 224 مليون دينار تونسي أو ما يعادل 160 مليون دولار في سنة 2001 إلى 377 مليون دينار تونسي أو ما يعادل 260 مليون دولار في سنة 2002.

لقد بلغت زيادات الإنفاق في الميزانية 3,8 % في سنة 2002 مقابل 7,5 % في سنة 2001 عاكسة بذلك مجهود مراقبة عجز الميزانية والتوازن الخارجي، مع الحفاظ على القطاعات الاجتماعية. لقد ظهر هذا المجهود في تراجع الإنفاق الجاري إلى 5,4 % في سنة 2002 مقابل 6,4 % في سنة 2001، لقد ظهر هذا التراجع خصوصا في نمو الاستثمارات المباشرة للدولة إلى 3,4 % في سنة 2002 مقابل 6,2 % في سنة 2001. أدى هذا السلوك في السياسة المالية إلى تسجيل عجز ميزاني شامل قدر بـ 1,9 % من الناتج المحلي الخام في سنة 2002 مقابل 3,5 % في سنة 2001، ممولا للسنة الثانية على التوالي وبشكل كامل بواسطة القروض الخارجية. لقد سمح اتباع سياسة ميزانية حذرة بضبط هذا العجز في مستوى مقارن لسنة 2003 والذي قدر بـ 2,1 % من الناتج المحلي الخام، وهو الرقم القريب جدا من ذلك المحدد في قانون المالية لسنة 2003. أما قانون المالية لسنة 2004 فقد حدد عجزا ميزانيا من الناتج المحلي الخام يقدر بـ 1,8 %.

أما في ميدان السياسة النقدية فأهم ما يمكن تسجيله حولها هو أن السلطات التونسية قد اختارت لفترة تجاوزت عشر سنوات، احتواء تطور المجمعات النقدية ( أو المؤشرات ) في حدود تسمح بالتحكم في التضخم مع استقرار في سعر الصرف الحقيقي، ومحاولة ضمان مستويات تمويل ملائمة لاقتصاد في أوج مراحل عملية إعادة هيكلة.

## جدول رقم 2 - يبين العمليات المالية للدولة كنسبة من الناتج المحلي الخام

| العمليات / السنة                | 1995  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  |
|---------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الإيرادات (مع المساعدات) | 30.3  | 25.4  | 24.6  | 25.8  | 24.8  | 25.1  | 25.4  |
| - إيرادات جانبية                | 25.0  | 21.3  | 21.6  | 21.4  | 20.9  | 21.3  | 21.6  |
| - مساعدات                       | 0.3   | 0.1   | 0.3   | 0.4   | 0.2   | 0.2   | 0.2   |
| إجمالي النفقات (مع صافي القروض) |       |       |       |       |       |       |       |
| - النفقات الجارية               | 34.4  | 27.9  | 28.1  | 27.7  | 26.9  | 26.9  | 27.2  |
| • بدون فوائد                    | 27.2  | 19.9  | 19.4  | 19.9  | 19.4  | 19.1  | 19.0  |
| • أجور                          | 23.2  | 16.6  | 16.3  | 16.9  | 16.6  | 16.5  | 16.4  |
| • تسديدات القوائد               | 10.4  | 11.6  | 11.9  | 12.1  | 12.0  | 11.8  | 11.7  |
| • نفقات رأس المال               | 4.0   | 3.3   | 3.1   | 3.0   | 2.9   | 2.7   | 2.5   |
|                                 | 6.5   | 7.4   | 8.1   | 7.4   | 7.0   | 7.3   | 7.8   |
| الرصيد الأولي                   | - 0.1 | 0.9   | - 0.4 | 1.1   | 0.8   | 0.9   | 0.7   |
| الرصيد الإجمالي                 | - 4.1 | - 2.4 | - 3.5 | - 1.9 | - 2.1 | - 1.8 | - 1.8 |

مصدر: BAfD/OCDE - Perspectives économiques en Afrique

2 - 2 - الوضعية الخارجية: قررت السلطات العمومية التونسية تحرير مبادلاتها التجارية، وما اتفاق الشراكة المبرم في سنة 1995 مع الاتحاد الأوروبي إلا دليلا على هذا التوجه، وتأكيد ذلك هو دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في سنة 1998، مضمون الاتفاق هو الوصول إلى التفكيك النهائي للحواجز الجمركية بين الاتحاد وتونس في آفاق 2010، بالنسبة للسلع المصنعة. لقد انطلقت عملية التفكيك وبلغت نسبة تخفيض التعريفات في جويلية 2003 ما قيمته 55 %. لقد تضمن قانون المالية لسنة 2004 تبسيطا للنظام الجمركي من خلال تخفيض عدد التعريفات من 54 إلى 17 وتقريب حقوق الجمارك المطبقة على المنتجات القادمة من البلدان الأكثر امتيازاً مع

تلك البلدان الأضعف من نفس الحقوق الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة. إضافة إلى مجهودات معتبرة في سبيل تبسيط المراقبة التقنية والإجراءات الجمركية.

#### ثانيا: الاقتصاد الجزائري في سياق التحول الاقتصادي العالمي

لقد تبنت الحكومة الجزائرية في نهاية سنة 1995 برنامج تعديل، كان الهدف منه، تحقيق استقرار الاقتصاد واستعادة مستويات مقبولة للنمو، مما يسمح بتخفيض نسبة البطالة التي يتزايد معدلها بشكل قوي، وتحسين مستوى معيشة السكان. لقد سمحت هذه السياسة للجزائر بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستقرار بالدخول في الألفية الجديدة باقتصاد مغاير لذلك الاقتصاد الذي كان سائدا خلال سنوات الثمانينات، كما تشهد على ذلك النتائج المحققة في ميدان التوازن الاقتصادي الكلي على وجه الخصوص.

لقد أوجدت هذه المعايير للاقتصاد الجزائري، مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على المداخل المعتبرة الناجمة عن الطرف البترولي المواتي، رغبة لدى السلطات الجزائرية في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية، من خلال وضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001 – 2004، الهدف منه، بعث النمو بمعدل سنوي يقارب 5 إلى 6 %، وإنشاء 850.000 منصب شغل. قراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته توحى بالتشكيك في بلوغ بعض الأهداف مثل أثر البرنامج على استمرارية النمو والتشغيل وبالتالي هشاشة الاستقرار المنجز على المستوى الداخلي. بفعل هذه النتائج المنجزة وعوامل التأثير الداخلية والخارجية فإن مسار النمو تحدد على امتداد

الفترة 2003 - 2004 - 2005 ( تقديرا ) بمعدلات هي على التوالي:  
6,4 %، 4,1 %، 4,2 %.

بالرغم مما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بعملية إنعاش النمو، فإن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية لا يمكن إرجاعها فقط لقطاع المحروقات، وإنما بفعل الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية إنطلاقا من سنة 1994. لقد مست هذه الإصلاحات جوانب مثل المنافسة والأسعار، تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، المنظومة الجبائية، القطاع المالي، تسيير المؤسسات العمومية والخاصة. رغم بطء تقدم هذه الإصلاحات، إلا أنها تظهر رغبة السلطات الجزائرية في تحسين محيط الأعمال وإعادة نشيط القطاع الخاص.

#### 1 - التطورات الاقتصادية الحديثة:

لقد عرف الناتج المحلي الخام في سنة 2002 نموا حقيقيا بنسبة 4,2 %، خارج قطاع المحروقات. متجاوزا بذلك التوقعات الأولية. لقد تواصل النمو في سنة 2003 وقدرت نسبته بـ 6,4 % منها 5 % في الناتج المحلي الخام خارج قطاعي المحروقات والفلاحة.

1 - 1 - النمو في القطاع الفلاحي: لقد بلغت نسبة النمو في القطاع الفلاحي في سنة 2001، 13,2 % وتراجعت هذه النسبة بـ 1,3 % في سنة 2002، أرجع الاقتصاديون هذا التراجع إلى الظروف المناخية التي أثرت كثيرا على إنتاج الحبوب (24 % -). انخفاض ناتج الحبوب قابله تحسن في الإنتاج الحيواني، حيث واصل نموه بنسبة 5 %. بينما عرف الإنتاج النباتي خارج زراعة الحبوب نموا وقاوم الظروف المناخية الصعبة بواسطة

استغلال شبكات الري، حيث حقق زيادة في النمو بـ 0,8 % وقد بلغت نسبة هذا الناتج 11 % من إجمالي القيمة المضافة.

لقد تدعم وزن القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، بالرغم من أن مجمل النتائج الإيجابية التي حققها القطاع ارتكزت بالأساس على تحسن الظروف المناخية، وقد تحسنت هذه النتائج بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، المدعم ماليا من الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاح ( FNDRA ).

لقد كانت سنة 2003، عام استئناف نمو القطاع الفلاحي، حيث بلغت نسبته 16 % بسبب تحسن الظروف المناخية، أما معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 قد بلغ 6,6 %.

1 - 2 - النمو في قطاع الصناعات: بعد فترة تراجع للنشاط الصناعي انبعث هذا النشاط مجددا خلال السنتين الماضيتين بمعدل نمو للقيمة المضافة قدر بـ 2 % في سنة 2001، و 2,9 % في سنة 2002. توضح هذه النتائج بعضا من الحركية، التي اكتسبها القطاع الخاص الجزائري، بشكل جعل الحكومة تتجذب أكثر فأكثر نحو التعديل الهيكلي للاقتصاد، وبالتالي إعادة توجيه الأدوار بشكل متوازن بين القطاعين العام والخاص في استراتيجية جديدة للتنمية.

غير أن الملاحظ على مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة؛ أن هذه الأخيرة قد تواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات، التي يمكن شرحها من خلال ضعف إنتاجية أداة الإنتاج، وضعف مستوى استخدام

الطاقة الإنتاجية، في جانب القطاع العام. فيما يخص النشاطات التنافسية، فقد عرفت تقلصا للمنافذ على مستوى السوق الداخلية، بفعل تحرير التجارة الخارجية وزيادة الواردات الناجمة عن اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي، وهو تقلص قد يكبح وتيرة النمو في القطاع. يعد هذا النوع من الإصلاحات ضرورة حتمية للإرتقاء إلى مستويات أعلى للنمو تتجاوز نسبتها في المتوسط الـ 2 % المسجلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة: فالنمو الحقيقي الذي تحقق في هذا القطاع لم يتجاوز 1,9 % في سنة 2003، وقد بلغ في سنة 2004 نسبة 2,4 %.

1 - 3 - النمو في قطاع المحروقات: يعكس تطور القيمة المضافة بالقطاع سنة 2002، تقويما معتبرا للقطاع بتسجيل معدل نمو بلغ 3,7 % بعد انخفاض بلغ 1,6 % في سنة 2001. لقد تأكد هذا التقويم منذ ذلك الحين بمعدل نمو قدر بـ 6,6 % في سنة 2003 و 5,2 % في سنة 2004. لقد سجلت الكميات المنتجة في سنة 2002 تحسنا طفيفا بالنسبة للبتروال الخام، واستقرارا في منتجات الغاز وانخفاضا في المنتجات المكررة والمكثفة. من جهة أخرى واستنادا إلى الانخفاض الواضح في متوسط سعر منتجات الغاز ( 14,8 % في الغاز الطبيعي المميع و 17,8 % في الغاز الطبيعي) الذي يمثل ما يقارب ثلث قيمة الصادرات من المحروقات، وبالتالي فقد انخفضت إيرادات المحروقات بـ 2,7 % في سنة 2002.

1 - 4 - النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية: لقد عرفت القيمة المضافة المنجزة بهذا القطاع أعلى مستوى لها بمعدل 8 % منذ سنوات. هذا التوسع القوي بالنسبة لبقية قطاعات النشاط، يعود إلى حجم الإنفاق المعتبر

في مجال التجهيزات العمومي في سياق توسع موازناتي مرتبط بالنفقات المخصصة للإسكان، والطرق والطرق والرّي. لقد تأكدت النتائج الإيجابية التي حققها هذا القطاع في سنة 2003 بتسجيل معدل نمو قارب 7,5 %، وتواصل بنفس الوتيرة تقريبا حيث قاربت نسبته 7,3 % في سنة 2004.

1 — 5 — النمو في قطاع الخدمات: لقد سجل قطاع الخدمات هو الآخر نموا مرتفعا في سنة 2002 بلغت نسبته 5,4 %، كما قدرت هذه النسبة بـ 6,7 % لسنة 2003، مع تراجع إلى 5,4 % سنة 2004. لقد تزايدت مساهمة قطاع الخدمات في النمو منذ سنة 1995 واستقرت عند نسبة 40 % في سنة 2001.

من خلال عرضنا لهذه النتائج القطاعية نستنتج أن الاقتصاد الجزائري هو الآن موجود على مسار نمو بوتيرة مرتفعة ومغايرة لوتائر النمو السابقة. غير أننا نسجل كذلك أن معدل النمو المرتفع المسجل يبقى دائما متأثرا بما يحدث في القطاع الأول أي القطاع الزراعي نظرا لضعف تنوع القاعدة الإنتاجية. هذه الأخيرة تبقى تابعة في المديين القصير والمتوسط إلى البرنامج العمومي لدعم الإنعاش.

أما في ما يتعلق بمكونات الطلب فإننا نقدمها من أجل إجراء مقارنة بين القطاع العام والخاص على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة، وبين القطاعين الخاص والعام في القطرين الجزائري والتونسي من جهة ثانية.

فحصت الرأسمال الخام في الناتج المحلي الخام قد تزايدت بنسبة عالية منذ سنة 2000 حيث بلغت 33 % سنة 2003، وارتفعت هذه الحصة إلى 34,4 % في سنة 2004 ويرتقب أن تبلغ 35,6 % في سنة 2005. لقد

ارتبطت هذه الزيادات ببرامج الاستثمارات العمومية، وكذلك بتقديم محسوس للاستثمار الخاص. بالمقابل فإن فائض الصادرات من السلع والخدمات على الواردات قد انخفض بمقدار يعادل الزيادة في الاستثمارات.

### جدول رقم 3 - مكونات الطلب كنسبة % من ن. م. خ

| 2005   | 2004   | 2003   | 2002   | 2001   | 2000   | 1995   |                   |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------|
| 35,6   | 34,4   | 33,0   | 30,4   | 27,1   | 22,4   | 30,2   | رأس المال الخام   |
| 12,5   | 12,2   | 11,8   | 10,1   | 8,5    | 7,2    | 7,2    | — عمومي           |
| 23,2   | 22,2   | 21,2   | 20,3   | 18,6   | 15,2   | 23,0   | — خاص             |
| 59,6   | 58,8   | 57,2   | 59,6   | 58,3   | 55,5   | 72,6   | الاستهلاك النهائي |
| 14,8   | 14,8   | 14,7   | 15,3   | 14,7   | 13,7   | 17,0   | — عمومي           |
| 44,8   | 43,9   | 42,5   | 44,2   | 43,6   | 41,8   | 55,6   | — خاص             |
| 4,8    | 6,9    | 9,8    | 10,0   | 14,6   | 22,1   | - 2,8  | الرصيد الخارجي    |
| 34,0   | 35,5   | 37,8   | 35,6   | 36,6   | 42,3   | 26,0   | — صادرات          |
| - 29,2 | - 28,6 | - 27,9 | - 25,6 | - 22,0 | - 20,2 | - 28,8 | — واردات          |
| % 100  | % 100  | % 100  | % 100  | % 100  | % 100  | % 100  | إجمالي            |

المصدر: BAfD / OCDE 2004-Perspectives économiques en Afrique

### 2 - السياسة الاقتصادية الكلية:

يمكننا عرض هذه السياسة بنوع من الاختصار والتركيز عن طريق مؤشرات السياسة المالية والنقدية، حيث نسجل في هذا السياق أن أهم الأحداث المسجلة في هذا المجال خلال السنوات الثلاث الماضية، هو إرادة السلطات العمومية الجزائرية، في التحكم في أثر تنديبات أسعار البترول على استقرار إطار الاقتصاد الكلي. لاشك أن التوصل إلى هذه القناعة كان مبنيا على استخلاص

دروس الماضي في هذا المجال. لقد تجسدت هذه الإرادة من خلال إنشاء صندوق لضبط الإيرادات البترولية، تتشكل موارده بالأساس من الفروق على الأسعار والتي تعتبر موارد مالية خارج موازنة الدولة. يهدف هذا الصندوق بالأساس إلى تعويض الفروقات السالبة على الأسعار وتقليص الدين العمومي. لقد تعدت هذه الإرادة المجال الاقتصادي من خلال إضفاء بعض التحسن على القدرة المؤسسية للجزائر، الأمر الذي جعلها تحافظ على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية عند مستويات مقبولة، ضمن إطار إنعاش اقتصادي بواسطة التأثير على جانب الطلب.

إذا أخذنا في الحسبان صندوق الضبط، فإننا نسجل بلوغ إيرادات الميزانية في سنة 2002 الرقم 1602,3 مليار دينار أي ما يعادل 20,1 مليار دولار أي 36 % من الناتج المحلي الخام، مقابل 35,5 % في سنة 2001، و 38,5 % في سنة 2000. أما نفقات الميزانية فقد بلغت 1592,7 مليار دينار أي 19,9 مليار دولار وهو ما يعادل 34,8 % من الناتج المحلي الخام مقابل 31,1 % في سنة 2001 و 28,8 % في سنة 2000. أما الفائض الإجمالي لعمليات الخزينة فقد بلغ 9,6 مليار دينار أي: 120,4 مليون دولار، بنسبة 1,2 % من الناتج المحلي الخام مقابل 4,4 % في سنة 2001 و 9,6 % في سنة 2000.

لقد تحسنت إيرادات الميزانية في سنة 2003 بنقطتين من الناتج المحلي الخام محققة زيادة في الرصيد الإجمالي قدر بـ 3,8 % من الناتج المحلي الخام. لقد سمحت الفوائض الميزانية المسجلة منذ سنة 2000 بتطور إيجابي لمؤشرات الدين العمومي، حيث بلغت مستحقات الدين العمومي نسبة 54,4 %

من الناتج المحلي الخام في سنة 2002، بينما كانت 58,9 % في سنة 2001، وبلغت 67,2 % في سنة 2000 وقبلها 80,6 % في سنة 1999.

جدول رقم 4: العمليات المالية للدولة % من ن. م. خ

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1995  |                               |
|------|------|------|------|------|------|-------|-------------------------------|
| 35,2 | 36,2 | 37,9 | 36,0 | 35,5 | 38,5 | 30,0  | إجمالي الإيرادات (+المساعدات) |
| 10,9 | 10,8 | 10,6 | 10,4 | 9,0  | 8,1  | 11,3  | - الإيرادات الجبلية           |
| 21,7 | 22,9 | 24,8 | 23,0 | 24,0 | 30,0 | 18,3  | - الإيرادات البترولية         |
| 34,7 | 34,6 | 34,8 | 34,8 | 31,1 | 28,8 | 31,4  | إجمالي النفقات (+ قروض صافية) |
| 22,0 | 22,1 | 22,2 | 23,9 | 22,9 | 20,9 | 24,1  | - النفقات الجارية             |
| 19,9 | 19,9 | 19,8 | 20,9 | 19,4 | 16,9 | 20,9  | - بدون فوائد                  |
| 7,4  | 7,4  | 7,3  | 7,8  | 7,6  | 1,7  | 9,4   | - أجور                        |
| 2,1  | 2,2  | 2,5  | 3,1  | 3,5  | 4,0  | 3,1   | - تسديد منح القوائد           |
| 12,5 | 12,2 | 11,9 | 10,2 | 8,4  | 7,9  | 7,2   | - نفقات رأس المال             |
| 2,5  | 3,9  | 5,6  | 4,2  | 7,8  | 13,7 | 1,7   | - رصيد أولى                   |
| 0,4  | 1,7  | 3,1  | 1,2  | 4,4  | 9,7  | - 1,4 | - رصيد إجمالي                 |

المصدر: BafD / OCDE 2004-Perspectives économiques en Afrique

#### الخلاصة:

نستطيع التأكيد من خلال هذه الدراسة المقارنة، أن سياق التحول العالمي هو الذي يخضع في الوقت الراهن البلدان السائرة في طريق النمو إلى نفس مبدأ التوجيه الاقتصادي والاجتماعي بمضمونه السياسي العالمي. لن تتجاوز نتيجة الدراسة ملاحظة مدى التزام كل بلد بتنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في المستوى الأول، ثم العمل على تضيق الفجوة في مجال الإصلاح، بين موقف البلد المعني بعملية الإصلاح وموقف هذه الهيئات في المستوى الثاني.

تضمنت الدراسة مقارنة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الحديثة مثل النمو في القطاع الصناعي، والنمو في القطاع الزراعي، والنمو في قطاع الخدمات حيث سجلنا تباين في عوامل التأثير في كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، بينم يتأثر النمو بنفس العوامل الطبيعية في القطاع الزراعي.

كما تناولنا في هذه الدراسة أيضا السياسة الاقتصادية الكلية من خلال: السياستين المالية والنقدية؛ والوضعية الخارجية لاقتصاد كل بلد وإدخال هذه المتغيرة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. فالخلاصة لم تبعثنا عن تسجيل أهم ملاحظة وهي درجة التزام كل بلد بتنفيذ برامج الإصلاح . نقدر في هذا المجال أن درجة الالتزام كانت متفاوتة بين البلدين من حيث تطبيق بعض الإجراءات ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي، فبينما أخذت تونس بمبدأ التوازن بين المتغيرات الكلية الثلاث التضخم، البطالة، وسعر الصرف ؛ سجلنا تركيزا أكبر من طرف السلطات العمومية في الجزائر على ضغط الطلب الكلي من خلال المحافظة على نسب تضخم متدنية، دون مراعات التزايد المفرط في حجم البطالة، والخسائر في فروقات أسعار الصرف من خلال الإنفاق الاستهلاكي والإستثماري. كما سجلنا أيضا طول فترة الإصلاح في الجزائر، مع تردد في ترقية الجانب الاجتماعي خصوصا في جانب التوافق بين بين الشركاء الاجتماعيين. كما سجلنا أيضا تباين في مضمون النمو المحققة في مختلف القطاعات. فالنمو في قطاعات النشاط المختلفة بالجزائر هو نمو مدعوم بقطاع المحروقات بينما يتجرد الإقتصاد التونسي من هذه الميزة.

## المراجع:

1. الإحصائيات المتعلقة بتحليل النتائج الكمية لقطاعات النشاط بالبلدين، مستخرجة كلها من دراستين متعلقتين بالاقتصاديين الجزائري والتونسي صادرتين عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في الموقع: [Perspectives économiques en Afrique.WWW.oecd.org/BAfD/OCDE](http://Perspectives%20%C3%A9conomiques%20en%20Afrique.WWW.oecd.org/BAfD/OCDE)
2. البنك الدولي - التقرير السنوي - 2000 .
3. مجلس التجارة والتنمية: لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، الدورة الثامنة - جنيف 9- 13 فيفري 2004 .
4. تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي - السادسي الثاني- 2000 - .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الدورة العامة السابعة عشرة - ماي 2001 .
5. Banque d'Algérie: Rapport 2002 – Evolution économique et monétaire en Algérie – juin 2003.
6. بنك الجزائر: التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر في سنة 2003
7. المجلس الوطني الشعبي - أكتوبر 2004 .
8. الجزائر: قانون المالية سنة 2005 .